الظاهرة الاجتماعية بين التحليل الماكروسوسيولوجي والميكروسوسيولوجي

بلـوفة بلحضري: أستاذ محاضر" أ"
كليـة العلـوم الاجتـماعية
جامعة عبد الحميد بن باديس

الملخص

يتـجه علمـاء الاجتـماع في تحليـلاتهم للظـواهر الاجتمـاعية إلى تبني اتجاهين مختلفين، يعتمد الاتجاه الأول على روافد النظريات الكلاسيكية بينما يعتمد الاتجاه الثاني على روافد النظريات الحديثة والمعاصرة. ولا شك أن أول سؤال قد تم طرحه من قبل سواد عظيم من السوسيولوجيين في خضم هذا المعترك من التنوع هو: ما منطلق دراسة الظاهرة الاجتماعية؟ أمنطلقها الفرد كوحدة مستقلة أم المجتمع كمنظومة مشتركة في إنتاج الظاهرة؟. لعل هذا التسـاؤل جعـل فريـقا من البـاحثين السوسيـولوجيين يتبنى نظرة تحليـلية ماكروسـوسيولوجية، بينـما اتجـه فريـق آخـر نحـو نظرة تحليلية ميكروسوسيولوجية في فك شفرات الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الماكروسوسيولوجيا؛ الميكروسوسيولوجيا؛ النظريات الكلاسيكية؛ النظريات المعاصرة؛ الظاهرة الاجتماعية.

Abstract

Sociologists tend to adopt two different trends in their analyzes of social phenomena. The first is based on the tributaries of classical theories while the second is based on the tributaries of modern and contemporary theories. There is no doubt that the first question that was asked by a great blacksmith of sociologists in the midst of this process of diversity is: What is the study of the social phenomenon? Is the individual as an independent unit or the community as a common system in the production of the phenomenon?.

Perhaps this question made a team of sociological researchers adopt a macro-cosmic analytical view, while another team went towards a microscopic analytical view in deciphering the symbols of the phenomenon.

key words: macrocosiology; microsociology; sociological theories; classical theories; contemporary theories; social phenomenon.

المقدمة

يشير الدارسون إلى أن التراكم المعرفي ضمن ميدان السوسيولوجيا قد مر عبر مخاضات تاريخية جمعت في سيرورتها وصيرورتها مرحل ثلاثا. عرفت أولاها باسم مرحلة بناء المعرفة، انتقالا إلى المرحلة الثانية التي أطلق عليها اسم مرحلة انتقاد المعرفة، ثم إلى المرحلة الأخيرة التي تم فيها التوليف بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية تحت مسمى الوضعية. فما من شك إذا، بأن نظرة المفكرين والعلماء مع الظواهر الاجتماعية في المراحل الأولى من نبوغ فكر الإنسان، لم تكن مستقلة عن النظرة الفلسفية وتوجهاتها الميتافيزيقية والتأويلية.

إن الجدل القائم بين رواد الاتجاه الشمولي أو الكلياني – كما يسميه البعض – و الاتجاه الفرداني، لدليل على الامتداد التنظيري نحو خلفيات المد المعرفي للفلسفة، ولدليل آخر على نبوغ المعرفة في عالم متغير تنوعت فيه روافد البيئة الابستمولوجية والبيئة الأنطولوجية منذ عهد أفلاطون وأرسطو والفلسفة الإغريقية بشكل عام إلى آخر حلقة مع الفلاسفة والمفكرين المعاصرين. وإذا كان أفلاطون يرى بأن الحقيقة لا يمكن أن نجدها إلاّ في عالم المثل الثابت، وأن الحقائق التي نجدها في العالم المحسوس الذي نعيشه ما هي إلا حقائق مزيفة، فإن أرسطو يرى خلاف ما يراه أفلاطون فيما يراه مزيفا، أي أن لب الحقيقة يتواجد في الأشياء المرئية للعالم الذي نعيشه. ولقد امتد هذا الاختلاف إلى التيارات الفلسفية الحديثة أيضا، من خلال النقاشات التي أثارتها النظرة العقلانية مع رينيه ديكارت وأنصاره الذين يرون بأن العقل هو مصدر كل حقيقة وواقعة اجتماعية. وإذا أخذنا بالحسبان الاتجاهات الفكرية والفلسفية المعاصرة، فإننا نقف على اسهامات الفيلسوف إيمانويل كانط في فلسفته النقدية التي جمعت بين الاتجاهين في عروة واحد وفي مقابلها الاتجاه التجريبي الذي تتجلى فيه الحقيقة على إثر الواقع التجريبي المحسوس والملموس.

وإذا كانت النظريات السوسيولوجية تمثل الخلفية الأولى لتحليل أية ظاهرة اجتماعية، فإن هذه الخلفيات قد اتخذت أبعادا إبيستمولوجية ذات بعدين أساسيين،

يظهر أول هذين البعدين في الاتجاه الميكروسوسيولوجي الذي تتبناه النظرية الفينومينولوجية والتفاعلية الرمزية ونظرية الفعل الاجتماعي. لقد أفضت تحليلات هذه النظرية إلى رؤية تتخذ بموجبها الفرد أو الذات وحدة اجتماعية صغرى في تشكل وإنتاج الظاهرة. وعليه، فلا بد على الباحث من الانطلاق التدرجي في محاولة فهم الظاهرة واضعا نصب عينيه أهمية الفرد للبناء المعرفي والتحليل السوسيولوجي كمنطلق لقراءة ما أنتجه المجتمع بالشكل الصحيح. فالفرد إذا، هو محور ومنطلق فهم حيثيات الظاهرة الاجتماعية أيا كانت تلك الظاهرة. بينما يرى أنصار الاتجاه الماكروسوسيولوجي بزعامة رواد نظرية الصراع والنظرية الوظيفية، بأن الفرد لا يعدو أن يكون إلاّ عضوا وجزءا منصهرا في المجتمع الكلي، وبالتالي لا يمكن أن يُتخذ كوحدة للتحليل في خضم المجال الشمولي المنتج للظاهرة الاجتماعية. وفي خضم هذا التباين فقد كان منطلق التأسيس لهذا الموضوع السؤال الجوهري الذي يبحث فيم إذا كانت نشأة الظاهرة الاجتماعية ومحاولة فهمها تنطلق من منطلق ماكروسوسيولوجي أم من منطلق ميكروسوسيولوجي؟

وفي كنف محاولة مفصلة تراكيب هذا الموضوع، فقد ارتأينا أن يتم التقيد بجملة من العناصر متطرقين في ذلك إلى مسألة البناء السوسيولوجي وتنوعات النظرية أي البحث في ماهية وتوظيفات الإتجاه الماكروسوسيولوجي يماثله في ذلك الاتجاه الميكروسوسيولوجي ثم الحديث عن نقطة تلاقي الاتجاه الماكروسوسيولوجي بالاتجاه الميكروسوسيولوجي. وإن ذلك ليستدعي عقلا هادئا ومناقشة حكيمة نهدف من خلالها للتأمل برهة في إشكالية سيرورة التأسيس السوسيولوجي ومقاربة نقاط الانفصام والاتصال في الاتجاهات النظرية للمعالجات السوسيولوجية قصد إيجاد إجابة مقنعة عن التساؤل السابق الذي راود الكثير من المشتغلين في حقل السوسيولوجيا.

1- البناء السوسيولوجي وتنوعات النظرية

أ- الإتجاه الماكروسوسيولوجي

لقد مثل التراكم المعرفي سواء في مجال الفلسفة أو السوسيولوجيا ميدانا خصبا لتلاقح النظريات الكلاسيكية والمعاصرة التي تمكن أنصارها أمثال إمانويل كانط، جورج زيمل وإميل دوركايم، ماكس فيبر وهارولد جارفنكل، بيتر بيرغر ودورني سميث[1] من أن ينهوا الجدل الفكري الذي يرزح إلى المفاضلة بين أحد الاختيارين، أي مفاضلة فهم الظاهرة الاجتماعية منطلقا من الذات أو من منطلق المجتمع الكلياني، ليقفوا عند نقطة فهم الظاهرة الاجتماعية من الذات والموضوع كإطارين متلازمين.

تثبت الشواهد العلمية بأن جل العلوم المستقلة بذاتها في عصرنا الراهن وجل النظريات الحديثة، ما هي إلاّ قبس من العمق الفلسفي وامتداد للروافد الفكرية للفلسفة الأم، وهذا يدعونا إلى القول بأنه على الرغم من استقلالية العلوم الحديثة، إلاّ أنه تبقى هنالك حدود مشتركة بين العلوم الحديثة والفلسفة، كيف لا؟ وقد نسب لها صفة أم العلوم.

إن أبرز ما يمكن التنويه به، تلك المسألة المتعلقة بالتأسيس لموضوع السوسيولوجيا، هذا الموضوع الذي شهد روافد متعددة ومتباينة في المعالجة المنهجية والنظرية لدراسة الظواهر الاجتماعية تحت مسميات عديدة، أبرزها «العمران البشري والاجتماع الإنساني» مع العلامة ابن خلدون، و«الفسيولوجيا الاجتماعية» مع سان سيمون، و«الفيزياء الاجتماعية» عام 1838[2] مع أدولف كيتليه.

وفي قراءة متأنية لتاريخ السوسيولوجيا، يبدو بأن هذا العلم لم يكن ذات يوم مستقلا بذاته، ولم يكن بوسع المفكرين الأوائل الاستقلال بمناهج تمكنهم من دراسة الظواهر الاجتماعية بعيدة عن القراءات الفلسفية، إلاّ بمجيء أوغست كونت الذي تمكن من وضع إرهصات هذه الاستقلالية التي أثمرت وأفرجت عن علم متسم بصفة العلمية بعيد عن التأملات والتحليلات الميتافيزيقية والتأويلات الفلسفية، قريب إلى ممارسة سوسيولوجية تهتم بالمجتمعات والجماعات أو الأسرة أو القرية وما شابه من صور الاجتماع الأخرى[3] الذي أسماه بعلم الاجتماع.

لم يتفق العلماء والمنظرون على تبني مطلب منهجي فيه من الإجماع بما يمكّن من توحيد التوجه المنهجي في معالجة الظواهر الاجتماعية، فمنذ المرحلة الأولى من تأسيس علم الاجتماع، تباينت النظريات السوسيولوجية بين قطب يتشيع لأهمية ومحورية الذات في فهم وتحليل وتفسير الوقائع والظواهر الاجتماعية، وقطب آخر يميل فيه رواد نظرية الصراع ونظرية الوظيفية، إلى الكليانية، أي ضرورة فهم هذه الظواهر تحت مطلب « دراسة المجتمع في كليته».

يدعونا حديث التأسيس لموضوع السوسيولوجيا للإشارة إلى مجهودات الفيلسوف وعالم الاجتماع أوغست كونت[4] الذي تمكن من خلال أعماله البارزة[5] من إخراج علم الاجتماع من حيز التأويل الفلسفي إلى نطاق التخصص. ويرى كونت بأن المعرفة الإنسانية قد عرفت عبر مسار التاريخ حالات ثلاث من أنماط التفكير، بدءا بالمرحلة اللاهوتية والتي تميزت بدورها بمراحل فرعية ثلاثة وهي:

- مرحلة الوثنية.
- مرحلة تعدد الآلهة.
- مرحلة التوحيد التي غلب عليها طابع التفكير الديني في تفسير الظواهر الاجتماعية[6].

أما المرحلة الثانية ضمن حلقات قانون الحالات الثلاث، فهي المرحلة الميتافيزيقية التي فُسرت خلالها علل الظواهر الاجتماعية تفسيرا فلسفيا بحتا، وذلك أن مرجع الظواهر الاجتماعية وتشكلها يعود إلى أفكار مجردة وقوى غيبية. وصولا إلى الحالة الأخيرة وهي المرحلة الوضعية التي أخذت حيزا مهما من العقلانية ووجهت بوصلة تفكير الإنسان نحو المسار الصحيح في تفسير الظواهر الاجتماعية أين أضحت تُنسب إلى أسبابها المباشرة المتحكمة فيها وإلى القوانين التي تحكمها. وبمعنى آخر فقد بُني تفسير الظواهر الاجتماعية في هذه المرحلة على التفكير الوضعي المبني على معطيات التجربة وحدها مع إقصاء كل العناصر الميتافيزيقية والتأملات اللاهوتية[7].

ولو أننا أمعنا النظر في خلاصة ما كتبه كونت، فإننا نستشف مدى تأكيده على أهمية الكليانية في دراسة الظواهر الاجتماعية وفق منهج تفسيري قريب إلى منهج وطرق البحث المتبناة في علوم الطبيعة. أي أن المنهج التفسيري وفق كونت لا بد أن يكون قائما على خطوات علمية تجمع بين الملاحظة والتجربة، وأحيانا بين المقارنة والتاريخ. ومن وجهة نظر أخرى، فإن كونت يرى بأن التحليل السوسيولوجي للظواهر الإجتماعية لا ينبغي أن يبدأ بالفرد ككيان مستقل اجتماعيا، فهو لا يعدو أن يكون إلا جزءا من الكليانية المتضمنة للعائلة والعناصر الأساسية لتكوين المجتمع.

فالظواهر الإجتماعية خارجة عن ذوات الأفراد، وما دام الأمر كذلك، فإن المجتمع ككل هو وحدة التحليل السوسيولوجي الحقيقية[8]. إذا إن دراسة السلوكات الفردية وهي منعزلة عن سياق التفاعل الاجتماعي لا تحمل أي معنى. صحيح أن الفرد – وفق كونت – وحدة مهمة في المجتمع، ولكن مع ذلك لن يكون للفرد أية قيمة إلا إذا كان مشاركا في الوحدة المركبة والمعقدة التي تتطلب التعاون والتضامن مثلما أشار إلى ذلك توماس إليوت وإميل دوركايم أيضا.

وفي حلقة تتابعية لعرض إسهامات رواد المدرسة الوظيفية وتبنّيهم للاتجاه الماكروسوسيولوجي في معالجة الظواهر الاجتماعية، تستوقفنا أعمال إميل دوركايم[9] أيضا من خلال مدوناته ومؤلفاته حول «الأشكال الأولية للحياة الدينية»، «الانتحار» ومؤلفه «تقسيم العمل الاجتماعي».

يشير دوركايم إلى أنه بإمكاننا طرح جملة الأسئلة الدقيقة بطريقة تحقق لعلم الاجتماع مكانته بين العلوم الوضعية[10]، ولعله وهو يؤسس لهذا العلم لم يختلف مع ما جاء به كونت في عدد من الأطروحات الفكرية، أهمها: أن كل فعل اجتماعي إنما يقوم على الروح الجمعية[11]. وبمعنى آخر، فإن الظواهر الاجتماعية هي ظواهر خارجة عن الفردانية، وبالتالي فإن تشكلها إنما يكون بفعل القهر والإكراه الاجتماعي ودون وعي من الأفراد. فلو أخذنا مثلا نموذج الانتحار لوجدنا أنه يرجع حسب دوركايم إلى الإكراه الاجتماعي، أي إلى عوامل اجتماعية بحتة. أما أنه يرجع إلى أسباب سيكولوجية وأخرى عضوية فهذا ما يُعتبر خطأ. فعلا، إن الانتحار وفق دوركايم، هو من ارتكاب الضحية نفسها لسبب إيجابي أو سلبي، ولكن الضحية لم يكن لها أن تقدم على فعل الانتحار رغبة من ذاتها، وإنما الإكراهات الخارجية هي التي ألزمتها بوعي أو بدون وعي منها الإقدام على هذا الفعل. ويعبر ذلك بشكل أو بآخر عن هروب الضحية من الضغوط الاجتماعية المفروضة عليها، ويعبر عن مدى خضوعها للإلزام والإكراه الاجتماعي. وخلاصة القول، أن الظواهر الاجتماعية خارجة عن تمظهرات الفردانية، ولذلك فإن دراستها تستدعي من الباحث أن ينطلق من منطلق شمولي بالرجوع إلى الوقائع الاجتماعية السابقة وتراكماتها بعيدا عن حالات الوعي الفردي لتحديد أسبابها الحقيقية. وبمعنى آخر فإن الظواهر الاجتماعية ينبغي أن تعرض على مخبر التفسير، حيث أن نتائج كل واقعة اجتماعية هي امتداد لحقائق اجتماعية سابقة لها.

ومن خلال نموج أوغست كونت وإميل دويكايم والعلماء المشتغلين في حقل السوسيولوجيا من أنصار النظرية الوظيفية، فإن الظاهرة الاجتماعية لا بد من أن تدرس من منطلق ماكروسوسيولوجي يحصر دراسة الظواهر الاجتماعية في شموليتها بعيدا عن دراستها كأشياء مستقلة ولها وجودها الخاص[12]، وبعيدا عن ذوات الأفراد كوحدات مستقلة عن المجتمع. كذلكم الحال بالنسبة لنظرية الصراع بزعامة كارل ماركس[13] التي ينحو روادها إلى رفض الذات في تحليلاتهم للظواهر الإجتماعية، ذلك لأن الوقائع الاجتماعية هي نسق كلي تشترك فيه الجماعة، فالأفراد إنما الضرورة هي التي دعتهم إلى نسج العلاقات والتفاعل فيما بينهم بعيدا عن إرادتهم.

ويرى ماركس أن الوجود الإجتماعي إنما هو سابق للوعي الاجتماعي وسبب في تشكله، ولا يمكن عكس هذه الصورة مطلقا. ومثله الحال في ذلك مثل تشكل الظاهرة الاجتماعية ودراستها حيث لا يعزى تأسيسها على خلفية الوحدة الفردانية

بقدر ما تتطلب دراستها رؤية تبحث في العلاقات وارتباطها العضوي بوسطها أو إطارها الاجتماعي العام[14] المسْهم في انتاجها.

ب- الإتجاه الميكروسوسيولوجي

إذا كانت كل من نظريتي الوظيفية والصراع روافد تصب في منبع واحد وهو الاتجاه الماكروسوسيولوجي، فإن بروز نظريات أخرى بما تحمله من توجهات تختلف في زوايا تحليلاتها عن هذا الاتجاه على شاكلة نظرية الفعل الاجتماعي بزعامة ماكس فيبر[15] وجورج زيمل، جعلها تدخل في سجال علمي وإيديولوجي مع نظرية الوظيفية ونظرية والصراع، حيث انتقدت توجهاتهم في دراسة الظواهر الاجتماعية كما لو أنها ظواهر طبيعية وفزيائية، فقد ذهب أنصار هذه النظرية - الفعل الاجتماعي - إلى تبني الاتجاه الميكروسوسيولوجي الذي ينطلق من ذات الفرد والوحدات الصغرى بالمجتمع في تحليلاته، وينطلق أيضا من أهمية الفعل الاجتماعي والمعاني الكامنة وراء هذه الأفعال[16]. ويكون ماكس فيبر بذلك قد أسس لمنهج الفهم ركنا مهما في خضم الدراسات السوسيولوجية في معرض حديثه عن الحياد الإكسيولوجي، كما يكون قد أعاد الاعتبار لأفكار ديلتي في مركزية وحدة الفرد والتحليل الفرداني بدل منهج التفسير الذي نادى الاتجاه الماكروسوسيولوجي، وفي هذا الصدد يشير فيبر بأن دراسة الظاهرة الاجتماعية في الإطار السوسيولوجي تهدف إلى فهم النشاط الاجتماعي وتأويله ومن ثم تفسيره سببيا بربط النتائج المترتبة عن الفعل بعلله الحقيقية. وبهذا المعنى يتوجب ربط الفرد بفعله، ولعله أمر ضروري في التحليل الاجتماعي.

ويتجه أنصار النظرية الفينومينولوجية أو الظاهراتية المتمخضة عن فلسفة ادموند هوسرل على قدم المساواة مع رواد نظرية الفعل الاجتماعي، أي إلى النظرة التي تحيل إلى منح أهمية للفرد ودراسته ذاتيا[17].

وإذا كان كارل ماركس قد اعتبر ظاهرة الصراع محور العلاقات الإنسانية بصفته الآلية التي تخضع لها كافة الظواهر الاجتماعية[18] من جهة، وتفسيره لظهور الرأسمالية بإرجاعها إلى الأدوار التي لعبتها العوامل المادية من خلال استغلال طبقة البروليتاريا من طرف الطبقة البورجوازية من جهة أخرى، فإن ماكس فيبر يشير إلى أهمية العوامل الثقافية بما في ذلك الدينية في تشكل العلاقات وإنتاج الظاهرة الاجتماعية.

ويستوقفنا الاتجاه الميكروسوسيولوجي على عتبة نظرية التفاعلية الرمزية التي قامت بدورها على أعتاب النزعات الاجتماعية النفسية، كمدرسة شيكاغو[19]، والأعمال التي قدمها كل من جورج هاربيرت ميد[20] وهاربيرت بلومر[21] وكوكبة من فاعلي هذه النظرية. إن مبدأ هذه النظرية قائم على أساس تفسير معنى أفعال الأفراد قبل الاستجابة لها وهي مجردة، فالفرد في تفاعله مع الآخرين يكون صورة ذهنية أو رمز عن كل فرد تفاعل معه، وهذا الرمز قد يكون محببا أو غير محبب، وطبيعة الرمز الذي أعطاه الفرد للآخرين هو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين[22].

إن رواد هذه النظرية قد أبدوا إنكارهم للقوى المؤثرة في الفرد الواقعة خارجه، بالرغم من أنها تمثل حقائق واقعة بالمجتمع، وبالتالي فإنها تتجاهل التعامل مع الوحدات كما لو أنها لبنات تتشارك في تشكل الظاهرة الاجتماعية. ولقد كانت نظرية التفاعلية الرمزية بمثابة الرافد الذي غذى بعض النظريات الفتية بجملة من الطروحات المعرفية على شاكلة النظرية الاثنوميثودولوجيا التي ارتبطت في نشأتها بأعمال جارفيكل، والتي تعد أيضا من أحدث النظريات في علم الاجتماع[23].

تتجه النظرية الاثنوميثودولوجيا بمقولاتها المنكرة لوجود النظام العام، بينما هناك مواقف تصنع بمجهودات الأفراد في المواقف المختلفة. وبمعنى آخر فإن استمرارية المجتمع إنما تتم بفعل الممارسة العملية الناتجة عن السلوك والأفعال العقلانية لأعضائه[24]، هذه الممارسة تستدعي أن يتقبلها جميع الأفراد أو الأعضاء في المجتمع باعتبارهم المشاركين في الحياة اليومية لأنشطته المختلفة في إطار أخلاقي باعتباره مصدرا للحقيقة الاجتماعية[25].

2- تلاقي الاتجاه الماكروسوسيولوجي بالاتجاه الميكروسوسيولوجي

إذا كنا قد تطرقنا في سياق العنصر السابق إلى تبيان معنى الاتجاه الماكروسوسيولوجي والاتجاه الميكروسوسيولوجي وأهم النظريات الداعمة لاتجاهاتهما، ومعالجة أهم نقاط الاختلافات التي تميز الاتجاه الواحد عن الآخر، فإن ما يمكن إثباته في محتوى تلاقي الاتجاهين، أنه على الرغم من اختلاف وانفصال نظريات الاتجاهين حول إشكالية الاستقرار والصراع في المجتمع، إلاّ أنها تحمل بعض المبادئ المشتركة من حيث نقطة الانطلاق في تحليل الوقائع الاجتماعية.

تضطلع النظرية الوظيفية إلى تبرير رؤية توازن واستقرار وتكامل مؤسسات المجتمع، بناء على أداء كل مؤسسة اجتماعية وظيفة خاصة بها، وبناء على العلاقة

التبادلية المنتظمة التي تكمل وظائفها، كل ذلك في إطار تقسيم العمل[26] والخضوع إلى التراتبية الاجتماعية، تعد هذه الأخيرة مطلبا مهما لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ومن خلال ما قدمه إميل دوركايم على سبيل الاستدلال في مؤلفه تقسيم العمل الإجتماعي، فإنه ثمّة تساند وظيفي بين مجتمعين مختلفين وهما: المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث الذي يتميز أحدهما عن الآخر بنوع التضامن أي التضامن الآلي والتضامن العضوي[27]. فالمجتمعات التقليدية يسودها توازن واستقرار بحكم تماثلها الروحي وبحكم التزم كل عضو بأداء وظيفته لصالح الجماعة في إطار تضامن آلي.

ومثله الحال بالنسبة للمجتمعات الحديثة أو المركبة، فهي تتميز أيضا بتضامن عضوي قائم على التقسيم الدقيق للعمل، على الرغم من أن هذا النوع من المجتمعات يشهد توازنا متحركا – مثلما أسماه بارسونز - وحراكا معقدا أملته تنوعات التخصص والفردانية.

ويقدم هاربيرت سبنسر نموذجا مقارباتيا وتحليليا حول التماثل البيولوجي للمجتمع وهو يماثل توازن المجتمع بتوازن جسم الكائن الحي. فإذا كان كل عضو من أعضاء الكائن الحي يقوم بوظيفة تسهم في الحفاظ على توازن الجسم وتناسقه الكلي، فإن المجتمع أيضا يتشكل من بنى وعناصر وأنساق تؤدي كل منها وظيفتها لتحقيق هذا التوازن. وإذا حدث وأن اعترى الكائن الحي عجز وظيفي في أحد الأعضاء كخلل في الأذن الداخلية مثلا، فإن ذلك سيتسبب في إثارة جهاز التوازن ويتسبب في الدوار، ومن ثم التأثير على وظائف أعضاء أخرى من الجسم والإخلال بتوازنه وتناسقه الكلي.

كذلكم عناصر وأنساق المجتمع، فإن مسّ أحدّها خلل، عادت عاجزة عن أداء وظيفتها، ولا محالة حينئذ من تأثر النسق كله أين يصبح يعيش حالة من اللاتوازن.

وبمقابل توجهات النظرية الوظيفية، تستوقفنا نظرية الصراع التي ترى خلاف ما ذهب إليه كونت ودوركايم ورواد الوظيفية في توجهاتهم، فالمجتمع وفقهم، في حالة صراع دائم بين طبقاته تجعله يعيش حالة اللاتوازن. وقد أثبتت الشواهد التاريخية حسب ماركس، أن تاريخ المجتمعات مفعم بالصراعات، فهو ليس إلا تاريخ صراع الطبقات المبني على تملك وسائل الإنتاج التي تهمين عليها الطبقة المالكة مقابل الطبقة الخاضعة التي تفتقر إلى هذه الوسائل. وإن هذه الأخيرة تعيش اغترابا يدفعها إلى طموح استعادة وعيها واستجماع قوتها إلى أن تتهيأ لها ظروف الثوران على أوضاع الاستغلال من أجل استعادة حقوقها وحريتها المسلوبة. وهي نقطة بداية الصراع. ولكن

ما تلبث أن تتحقق الحرية الاجتماعية ردحا من الزمن حتى ترجع ملكية وسائل الإنتاج إلى الطبقة المسيطرة من جديد.

إن الحديث عن موضوع الصراع – بصرف النظر عن طبيعته – لم يكن توجها معرفيا حكرا على منطلقات نظرية الصراع الطبقي حسب ما جاء به كارل ماركس فحسب، وإنما هو التوجه نفسه الذي سرى في مقولات أقطاب نظرية التفاعلية الرمزية، فكلا النظريتين تتفقان على مبدأ عدم الاستقرار الاجتماعي بالرغم من اتجاهاتهما المختلفة. فلقد كانت الأولى ذات اتجاه ماكروسوسيولوجي أمّا الثانية فإنها ذات اتجاه ميكروسوسيولوجي. ولكن تظهر مكونات الاختلاف بينهما في الرؤية التحليلية للظاهرة الاجتماعية. فإذا كانت نظرية الصراع الطبقي تميل إلى مبدأ محورية المادة كأساس لهذا الصراع، فإن لنظرية التفاعلية الرمزية مبدأ يخلص إلى أن الصراع إنما هو قائم على أساس دلالة رمزية اللغة، الرموز والحاجات والمصالح في كنف التفاعل الاجتماعي. فاللغة مثلا هي وعاء للتواصل والتفاعل الاجتماعي، ومن خلالها يتفاوض الأفراد لتقسيم أدوارهم اجتماعيا، أما المصالح فإن إشباعها غير ميسر لجميع الأفراد بشكل عادل، حيث يمكن الحديث هنا عن مسألة التفاضل في التقسيم وبالتالي في موازين القوة أيضا، بما يفضي إلى هيمنة الفاعلين وذوي النفوذ أو الجاه بأحقية تحقيق مصالحهم وإشباع حاجاتهم النفعية وتعزيز مواقعهم اجتماعيا ومؤسساتيا دون غيرهم من بقية أفراد المجتمع. ومن هنا تتجلى رؤية هذه النظرية في التأكيد على مبدأ اللاتوازن الاجتماعي في إطار رابطة علائقية دياليكتيكية تجمع بين المعنى والقوة إقرارا لرمزية القوة في الحياة الاجتماعية.

ولو أننا أمعنا النظر كرة أخرى إلى حيثيات النظرية الوظيفية ومنطلقها تجاه مسألة التفاوت الطبقي بالمجتمع، لألفيناها معتبرة ذلك حالة طبيعية تكرس مبدأ احترام التراتبية وتقسيم العمل والوظائف وفق التخصص ارضاء للصالح العام، وإلاّ استوى جميع الأفراد بنفس المكانة الاجتماعية بداخل النظام الاجتماعي. فالعدالة أفضل من المساواة مثلما يقول أرسطو، لأن العدالة تضمن لكل واحد مركزه وفقا لتخصصه ووفقا لمؤهلاته، شرط أن يتحقق مبدأ انفصال الوظائف وتوحيد الجهود مثلما أشار إلى ذلك ليفي بريل[28]. بينما المساواة لها مواقع التماسها مثلما يشير إلى ذلك العلماء المسلمون، وهي لا تعني بالمرة مساواة المتعلم بالأمي، والمؤمن بالعاصي، والمنتج بالمستهلك وهلم جرا من مدونة إفرازات التجمع والتفاعل الإنساني.

ومهما كانت اختلافات أقطاب السوسيولوجيا وتباين تداولاتهم النظرية في كنف الماكروسوسيولوجي والميكروسوسيولوجي في محاولاتهم للفهم الموضوعي وتفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية، فإن هذا الاختلاف لم يزد من هوة التنافر العلمي بقدر ما زاده تطورا وازدهارا، ذلك أن الحقيقة تنجلي بتعدد السالكين، كما أن العلم ما هو إلاّ ثورات متتالية كما يقول طومس كون في كتابه بنية الثورات العلمية. فلقد مثلت النظريات الكلاسيكية جسرا يمتد إلى النظريات الحديثة، ولقد مثل الوظيفيون الكلاسيكيون أمثال إميل دوركايم، أوغست كونت وهاربيرت سبنسر معينا للوظيفيين المحدثين أمثال بارسنوز، فكل الوظيفيين احتفظوا بمبدأ دراسة المجتمع في كليانيته وشموليته، كما احتفظ أنصار نظرية الصراع الجدد أمثال بيار بورديو برواسب نظرية التيار الصراع لكارل ماركس، ولم يثنه ذلك من التأكيد على ضرورة الاستفادة من مختلف المشارب النظرية في سبيل تطوير المعرفة السوسيولوجية في مؤلفه حرفة عالم الاجتماع. بل ويذهب بيار بورديو إلى أبعد من ذلك في اشتغاله حول الممارسات الاجتماعية، حينما دعا إلى تجاوز فكرة الشمولية والفردانية ودعا إلى محاولة فهم العلاقة بين الأبعاد الرمزية والمادية للحياة الاجتماعية. وكان الحال كذلك بالنسبة لأنصار المدرسة النقدية بزعامة هابرماس الذي توصل إلى نظرية التواصل ودعوته إلى الجمع بين الأقطاب النظرية. ومثله الحال بالنسبة لأنطونيو جيدنز الذي عالج في مؤلفه تشكيل المجتمع أزمة انقسام النظريات السوسيولوجية معتبرا إياها انقسامات انطولوجية أكثر ما تكون معرفية. لذلك فهو يدعو إلى لملمة شتات التوجهات النظرية المتعارضة معرفيا، وبسط نظرية التشكيل كإطار معرفي يسوس التناقضات القائمة بين هذه الأقطاب، فلن يكون هنالك حينئذ اتجاه وظيفي يفرض كليته أو اتجاه فرداني يفرض ذاتيته، لأن الغرض معرفي بحت.

إن المفكرين المحدثين من مختلف الاتجاهات، قد قدموا الإضافات التي أثرت النظرية السوسيولوجية المعاصرة وأظهرت بحوثها في قالب جديد، بل وقد اندمجت وتلاقحت بعض النظريات بالرغم من اختلاف مشاربها الفكرية. ومن أمثلة ذلك، تجلي آثار بارسونز على السوسيولوجيا الأمريكية إبان الأربعينيات إلى غاية السبعينيات من القرن العشرين، حينما حاول التوليف بين الماكروسوسيوجيا والميكروسويولوجيا بناء على مبرر ارتباط عناصر النظام الاجتماعي، وللبحث في البنيات الاجتماعية والقيم الثقافية – مثلما يشير بارسونز- لا بد من الاهتمام بما هو فردي إلى جانب ضم ما ينتج على إثر التفاعل الاجتماعي. ولا بد من الدمج بين النظري والإمبريقي، فكل يشكل امتدادا للآخر. إذا فالمجتمع بالنسبة لبارسونز منظومة متكاملة تتضمن القيم

والمعايير والممارسات الجمعية والفردية، وما يبرر امكانية تكاملها وانسجامها هو رغبة الفاعلين الاجتماعيين في تقبل هذه القيم والمعايير.

إن التميز الذي ظهر به بارسونز على خلاف الوظيفيين الكلاسيكيين، تأثره بالنظرية الفيبرية، وبمعنى آخر فإن المنطلقات التحليلة للمجتمع عند بارسونز كانت ذات منطلق شمولي، ولكن هذه الشمولية تأخذ بدورها تفرعات نسقية، وأن الأنساق الفرعية سرعان ما تشكل منطلقا جديدا للوصول إلى النسق الشمولي.

أما روبيرت ميرتون[29] فيتخذ موقفان من رؤية بارسونز، حيث يتفق معه في دمج الاتجاهات المختلفة ودمج النظرية بالإطار الامبريقي، ويخالفه في مسألة تعميمه للنظرية مقترحا نظرية أخرى أسماها «نظرية المتوسطة المدى».

وإذا ما أمعنا النظر في توجهات التحليلات السوسيولوجية الأمريكية، يتبين لنا ارتكازها الجلي على العمل الإمبريقي البحت، بينما السوسيولوجيا الأوربية فقد طغت على تحليلاتها الجوانب النظرية بشكل جلي. ولقد كان لعالم الاجتماع الفرنسي ألان تورن[30] الفضل في الانفتاح على النظريات المختلفة المشارب، كما يعزى له الفضل أيضا في المزاوجة بين الجانب النظري والجانب الإمبريقي في آن واحد. كذالكم هو تصور أنصار نظرية ما بعد الحداثة أمثال بودريار، ليوتار، هاري[31].

خاتمة

إذا كان لا بد من خاتمة فإننا سنستخلص لا محالة أن تاريخ السوسيولوجيا بدءا من النظريات الكلاسيكية إلى النظريات المعاصرة قد طرحت إشكالية سبق البدء في دراسة الظواهر الاجتماعية. منطلقا من السؤال الجوهري التالي: من أين نبدأ دراسة الظواهر الاجتماعية؟ أمن الفرد أم من المجتمع؟ ذلكم هو السؤال الذي ظل يراود اهتمامات هذه النظريات، ولكن سرعان ما تجيبنا في ذلك انقسامات الأقطاب بين طرف ماكروسوسيولوجي شمولي كلياني مرجعه مجتمعٌ صانع للظاهرة الاجتماعية، وطرف ميكروسوسيولوجي نقيضي يتخذ من الفرد مبدأ له للانطلاق في دراسة هذه الظواهر. ولكن بعضا من التوجهات السوسيولوجية المعاصرة قد حاولت من تغيير بوصلة التوجه الكلاسيكي وحاولت إزاحة جدلية الماكرسوسيولوجيا والميكروسوسيلوجيا. فعلا لقد غزت العلوم الاجتماعية منذ إرهاصاتها الأولى فكرة المدخلات المتضادة والمتعارضة بوصفها تصنيفات وتخصصات علمية، فالماكروسوسيولوجيا ضد الميكروسيولوجيا، التوجه النظري ضد التوجه الإمبريقي، والمناهج الكيفية ضد

المناهج الكمية، الفهم التفسيري ضد التفسير السببي وهلم جرا من المدونات المرساة بزعم الاختصاص، وإنما هي في واقع الأمر مدخلات أنطولوجية سيّست العلوم لاسيما السوسيولوجية منها، وجعلت من مفكريها رواد لمعسكرات متجابهة ومتضاربة يحاول أن ينهال فيها كل طرف على الآخر بدل أن ينتهل منه. وإذا كان علم الاجتماع علما نقديا مرتبط بالمجتمع، فعلى العلماء أن يعوا موقعهم كباحثين ومفكرين وأن يجعلوا منه إطارا أوسع من علاقاتهم بالسياسة والسلطة والرجوع إلى الأصلِ، أصلُ البحث في حقل العلوم السوسيولوجية.

الهوامش

1- راث ولاس والسون، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، تر، محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، (ص 424).

2-نفسه، (ص 9).

3 -خالد حمد، المدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، (ص 9).

4-Auguste Comte (1798 -1857).

5-Cours de philosophie positive, Discours Sur L'esprit Positif, Introduction to positive philosophy.

6 -نبيل السملوطي، البناء النظري في علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، ب.ت، (ص 13).

7-محمد محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 1991، (ص 42).

8- جاستون بوتول، تاريخ علم الاجتماع، تر، غنيم عبدون، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ب.ت، (ص75).

9-1858-1917 David Émile Durkheim

10- David Émile Durkheim, la science sociale et l'action, PUF "le sociologue", Paris,**1970**, **(**P77**)**.

11 -كمال عبد المجيد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب، القاهرة ، 2001، (ص 51).

12 -أحمد زيدان، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1984، (ص184).

David Émile Durkheim 1858-1917

13- Karl Marx (1818 -1883).

14- نبيل، السملوطي، سبق ذكره، (ص18).

15-Max Weber (1864 -1920).

16 -أنتوني غدنز، علم الاجتماع، تر، فايز الصياغ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ب.ت، (ص71).

17- فريد كامل أبو زينة، مناهج البحث العلمي، طرق البحث النوعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007، (ص 118).

18 -إيان كريب، النظرية الاجتماعية، تر، محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999، (ص 222).

19 -خالد، حمد، سبق ذكره، (ص 122).

20-George Herbert Mead (1863-1931).

21-Herbert Blumer (1900-1987)

22-إسماعيل علي سعد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، (ص83).

23-علي عبد الرزاق الجبلي، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ب.ت، (ص 163).

24- خالد حمد، سبق ذكره، (ص 130).

25- عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، (ص 253).

26-David. E. D, de la division du travail social, introduction de Serge Paugam, France, Presses Universitaires de France, 2013,8^{E} "quadrige", (P 374).

27- HENRI. M, éléments de sociologie, Paris, Armand colin, 1975, (P132).

28- Lucien Lévy-Bruhl (1857 – 1939).

29-Robert Merton (1944).

30-Alain Touraine (1925).

31 -خالد، حمد، سبق ذكره، (ص 136).